


سياسة مكافحة الفساد - العالمية		100.102.006	
الملحق 6 شروط العقد الإلزامية		المُشرف على السياسة:	الشركة الشؤون القانونية الأخلاقيات والامتثال
المستشار العام المعاون - الامتثال		تاريخ السريان:	
صفحة 1 من 3	المراجعة:	17 يونيو 2015	

الأحكام التعاقدية الإلزامية الخاصة بالطرف الثالث

يجب تضمين الأحكام الإلزامية التالية في جميع الاتفاقيات بين شركة Regal (بما في ذلك جميع الشركات التابعة لشركة Regal Beloit Corporation والمؤسسات الفرعية لها) وبين أي شريك أعمال [طرف ثالث] يعمل في مواقع خارج الولايات المتحدة.

الأحكام الإلزامية

[في قسم التعريفات في الاتفاقية أو عند ذكر هذه المصطلحات لأول مرة هنا، عرّف "قانون FCPA" و"المسؤول الحكومي"]

1.0 إقرار. يجعل قانون FCPA وقوانين أخرى من غير القانوني لشركة Regal أو أي شخص يتصرف بالنيابة عنها عرض أو دفع أو التعهد بدفع أو التصريح بدفع أي أموال أو هدايا أو أي شيء ذي قيمة بشكل مباشر أو غير مباشر لأي مسؤول حكومي بقصد التسبب في جعل هذا المسؤول الحكومي يسيء استخدام منصبه هذا للحصول أو الإبقاء على الأعمال لصالح الشركة أو إحدى الشركات التابعة أو المؤسسات الفرعية لها. يعرف مصطلح المسؤول الحكومي بشكل واسع على أنه يشمل ليس فقط المسؤولين الحكوميين التقليديين وهؤلاء الذين توظفهم وكالات أو إدارات أو وزارات الحكومة، ولكن يشمل أيضًا موظفي الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الدولة. تحظر قوانين مكافحة الفساد الأخرى الرشوة التجارية من أي نوع. يقر [الطرف الثالث] ويؤكد إدراكه لمتطلبات مكافحة الفساد حول العالم، بما في ذلك قانون FCPA وقانون الرشوة بالمملكة المتحدة، ويوافق على الامتثال لأي قانون سار لمكافحة الرشوة ومكافحة الفساد، وبعدم اتخاذ أو ترك اتخاذ أي إجراء يمكن بأي طريقة التسبب لشركة Regal [الشركة] في أن تكون منتهكة لقانون FCPA أو أي قانون آخر يحظر الرشوة أو الفساد أو الاحتيال.

2.0 الإقرارات والضمانات والمواثيق [لطرف الثالث]. يقدم [الطرف الثالث] الإقرارات والضمانات التالية للشركة، والمواثيق ويوافق كما يلي:

2.1 الإقرارات والضمانات والمواثيق [لطرف الثالث] المتعلقة بالرشوة الحكومية والتجارية. يقدم [الطرف الثالث] بموجب هذه الوثيقة الإقرارات والمواثيق ويضمن للشركة بأنه لم يقم، ويقدم المواثيق ويوافق على أنه لن يقوم، فيما يتعلق بالمعاملات الواردة في الاتفاقية أو فيما يتعلق بأي معاملات أخرى خاصة بالأعمال تنطوي على الشركة، بدفع أو التعهد بدفع أي مدفوعات أو تحويل أي شيء ذي قيمة، بشكل مباشر أو غير مباشر لأي مسؤول حكومي بقصد التسبب في جعل المسؤول الحكومي يسيء استخدام منصبه للحصول أو الإبقاء على الأعمال لصالح الشركة أو أي من الشركات التابعة أو المؤسسات الفرعية لها. تهدف الأطراف إلى عدم القيام بدفع أي مدفوعات أو تحويلات ذات قيمة بغرض أو بتأثير الرشوة التجارية أو الحكومية، أو قبول أو الانصياع للابتزاز لدفع الرسوم أو وسائل الحصول على الأعمال غير اللائقة وغير القانونية الأخرى.

2.2 الحكومة ليست لها أي ممتلكات في [الطرف الثالث]. يقدم [الطرف الثالث] بموجب هذه الوثيقة الإقرارات ويضمن للشركة بأنه ليس هناك حصة ملكية، بشكل مباشر أو غير مباشر، في [الطرف الثالث] أو في العلاقة التعاقدية المنشأة بالاتفاقية، يمتلكها أو يسيطر عليها أي مسؤول حكومي.

2.3 إقرار [الطرف الثالث] بإجراءات الامتثال. يوافق [الطرف الثالث] على أن (i) أي مدفوعات إلى [الطرف الثالث] من قبل الشركة بموجب الاتفاقية يتم تقديمها عن طريق الشيكات أو التحويل الإلكتروني فقط، بشكل مباشر إلى [الطرف الثالث] أو لحساب مصرفي باسم [الطرف الثالث]، ولن يتم قبول أي طلبات بالمدفوعات النقدية أو المدفوعات الأخرى في شكل يخالف حامل السند؛ (ii) تُدفع أي مدفوعات إلى [الطرف الثالث] من قبل الشركة في الدول بخلاف الولايات المتحدة حيث يقوم [الطرف الثالث] بأداء واجباته بموجب الاتفاقية أو في الولايات المتحدة؛ (iii) يوافق [الطرف الثالث] على أن دفاتره وسجلاته التي تظهر النفقات الناجمة بموجب هذه الاتفاقية تعكس الغرض الذي من أجله تم دفع كل نفقة ولصالح من وأنه سيكون هناك تسجيلات كتابية لكل خدمة يؤديها [الطرف الثالث] للشركة أو نيابة عن الشركة؛ (iv) يحتفظ [الطرف الثالث] بسجلات دقيقة ومفصلة، ويسمح للشركة بمراجعتها عند الطلب الكتابي، بأي نفقات أو تكاليف [لطرف الثالث] والتي يُطلب من الشركة ردها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك أي نفقات مرتبطة بالتدريب؛ و (v) يمكن أن يتم الإفصاح عن شروط الاتفاقية لوكالات الحكومة والأشخاص الآخرين الذين لديهم حاجة مشروعة لمعرفة هذه المعلومات، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر وزارة العدل الأمريكية أو هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية.

2.4 حقوق الشركة المترتبة على الإخلال بقانون FCPA. في حالة أن الشركة تعتقد بحسن نية، وسواء قامت بإجراء تحقيق أم لا، أن [الطرف الثالث] قد تصرف بأي طريقة يمكن أن تُخضع الشركة للمسؤولية بموجب قانون FCPA أو أي قانون آخر لمكافحة الفساد أو مكافحة الرشوة، تمتلك الشركة الحق من طرف واحد والذي يمكن ممارسته فورًا بموجب إخطار كتابي موجه [لطرف الثالث] بفسخ الاتفاقية.

2.5 شهادات الممثل. يوافق [الطرف الثالث] على أنه سيقوم وسيُسبب في أن يقوم كل من مديرينه أو مسؤوليه أو موظفيه أو وكلائه أو الممثلين الآخرين الذين لديهم أي انخراط مباشر في أي من إدارة أو العمليات التجارية الخاصة [بالطرف الثالث] بموجب الاتفاقية، عند طلب الشركة وبشكل سنوي على الأقل، بتزويد الشركة بشهادة في النموذج المرفق مع هذه الوثيقة والمدمج بالإشارة إليه تحت اسم _____. [أرفق شهادة ممثل الشركة].

2.6 حق الشركة في التحقيق. في حالة اعتقاد Regal استنادًا إلى أساس معقول أن [الطرف الثالث] قد قام باتخاذ أو عدم اتخاذ أي إجراء يمكن أن يُخضع شركة Regal للمسؤولية بموجب قانون FCPA أو أي قانون سار آخر، يوافق [الطرف الثالث] على أن لشركة Regal الحق، بموجب إخطار كتابي موجه [للطرف الثالث]، في إجراء تحقيق وتدقيق [للطرف الثالث] لتحديد الرضا المعقول لشركة Regal عما إذا كان اتخاذ أو عدم اتخاذ أي إجراءات بالنيابة عن [الطرف الثالث] يمكن أن يُخضع شركة Regal للمسؤولية عن الفساد أو الرشوة أو الاحتيال. يوافق [الطرف الثالث] على التعاون الكامل مع هذا التحقيق، والذي تكون مسؤولية تحديد نطاقه وطريقته ومدته خاضعة للرؤية المعقولة لشركة Regal وحدها.

المؤلف:	فرناندو رويز المستشار العام المعاون - التجاري	Fernando.ruiz@regalbeloit.com 5685-416-260 1+
المصدقون:	<input type="checkbox"/> لجنة المخاطر والامتثال GC <input checked="" type="checkbox"/>	معلومات حفظ الوثيقة: : 000000640900120-2014
اللغات:	نفس اللغات الخاصة بسياسة مكافحة الفساد - العالمية 100.102	
تاريخ المراجعة/تاريخ الاكتمال:	6: تغيير مرجع اللغة ليتماشى مع السياسة 5: تم تحديث التنسيق 4: "أجنبي" إلى "حكومي" وتم نقل حق التحقيق من الشروط الموصى بها 3: المراجعة مع النسخة الإرشادية 2: تمت إضافة الترجمات جديدة	17 يونيو 2015 01 يونيو 2015 31 ديسمبر 2014 19 سبتمبر 2014 2012 أغسطس 2011

